الأمم المتحدة
S/RES/2119 (2013)
مجلس الأمن
Distr.: General
10 October 2013

القرار ٢١١٩ (٢٠١٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٠٤٠، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن هايتي، ولا سيما قراراته ٢٠٧٠ (٢٠١٢) و ٢٠١٢ (٢٠١١) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإذ يقر بالخطوات التي خطتها هايتي خلال السنة الماضية صوب تحقيق الاستقرار، بما في ذلك إنشاء المجمع الانتقالي للمجلس الانتخابي الدائم وعرض مشروع القانون الانتخابي على الجمعية الوطنية، وهما خطوتان مهمتان لإجراء انتخابات جزئية بلدية ومحلية لمجلس الشيوخ كان من المفترض إجراؤها منذ وقت طويل،

وإذ يلاحظ بقلق أن الاستعدادات لإجراء الانتخابات لا تزال تشهد بعض التأخير مما قد يؤثر في عقد الانتخابات في عام ٢٠١٣، على نحو ما أعلنته حكومة هايتي؛ وإذ يهيب بحكومة هايتي وجميع الأطراف المعنية أن تعقد على وجه الاستعجال انتخابات حرة وعادلة وشاملة للجميع وذات مصداقية، وفقا لدستور هايتي، من أجل تعزيز الاستقرار السياسي وتهيئة أجواء مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يقر بأن الحالة الأمنية العامة ظلت مستقرة نسبيا مع حدوث بعض التحسن منذ اتخاذ قراره ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، مما أتاح للبعثة مواصلة التخفيض التدريجي لأعداد قواتها،

13-50818 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والاستمرار في تكييف قوامها دون إخلال بأمن هايتي واستقرارها، وإذ يُقر بأهمية اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل البعثة على نحو يراعي الأوضاع القائمة والحالة الأمنية السائدة،

وإذ يقر بالدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وإذ يثني على البعثة لمواصلتها تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من أجل كفالة توفير بيئة آمنة ومستقرة، وإذ يعرب عن امتنانه لأفراد البعثة ولبلدانهم، وإذ يشيد بمن أصيبوا ومن قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم؛ وإذ يشيد أيضا بالطائفة الواسعة من جهود إعادة الإعمار في هايتي وبوحدات الهندسة العسكرية التابعة للبعثة لما أنجزته من أعمال ناجحة،

وإذ يشدد على ضرورة مواصلة تعزيز النظام القضائي ونظام السجون في هايتي من أجل دعم القطاع الأمني في هايتي ليكون على قدر أكبر من التكامل والترابط، وإذ ينوه إلى التزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون، وبإحراز المزيد من التقدم في إصلاح القطاع الأمني، وإذ يشجع السلطات الهايتية على مواصلة بذل جهودها في هذا الصدد،

وإذ يكرر تأكيد الدور الحاسم الذي تؤديه الشرطة الوطنية الهايتية في كفالة أمن هايتي واستقرارها، وإذ يؤكد أهمية مواصلة تعزيز هذه الشرطة وتأهيلها مهنيا وإصلاحها لتمكينها من تحمل المسؤولية الكاملة عن أمن هايتي، وإذ يلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ خطة السنوات الخمس ٢٠١٢-٢٠١٦ لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، ويكرر تأكيد أهمية مواصلة دعمها، ولا سيما في مجالي الاستقدام والاستبقاء،

وإذ يقر بالخطوات التي اتخذها المجلس الأعلى للقضاء من أجل تنفيذ ولايته والنهوض بتعزيز استقلال القضاء وإذ يعرب عن الحاجة إلى مواصلة معالجة الشواغل التي لا تزال قائمة بصدد حقوق الإنسان في نظام السجون، مثل الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة، واكتظاظ السجون بالنزلاء، والأوضاع الصحية،

وإذ يسلم بأنه وإن كان قد تحقق قدر مهم من التقدم، فإن هايتي لا تزال تواجه تحديات إنسانية كبيرة، في ظل وجود أكثر من ٠٠٠ ٢٧٩ شخص مشردين داخليا ما زالوا يعتمدون على المساعدة للحفاظ على مقومات بقائهم الأساسية، واستمرار تفشي وباء الكوليرا، والحاجة إلى مواصلة معالجة الأحوال المعيشية في المخيمات،

وإذ يؤكد على أن تحقيق التقدم في مجال إعادة إعمار هايتي، وكذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد، بوسائل منها تقديم مساعدة إنمائية دولية فعالة جديرة بالثناء وزيادة قدرة المؤسسات الهايتية على الاستفادة من هذه المساعدة، أمر حاسم لتحقيق الاستقرار الدائم والمستدام، وإذ يكرر تأكيد ضرورة أن يقترن الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها على نحو

يعالج ما يعانيه البلد من ضعف بالغ في مواجهة الكوارث الطبيعية، وهي جهود تضطلع فيها حكومة هايتي بدور رائد،

وإذ يرحب بمواصلة تطوير إطار حكومة هايتي لتنسيق المعونة الخارجية باعتباره الآلية المفضلة للتنسيق بين الجهات المانحة ومنتدى لدعم الأولويات الإنمائية لحكومة هايتي، وإذ يرحب أيضا بزيادة البرمجة المشتركة التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي بالتنسيق مع الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي تدعمه الحكومة، وإذ يرحب أيضا بالالتزام بزيادة المواءمة بين المساعدة الدولية والأولويات الوطنية وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة المتبادلة، فضلا عن الحاجة إلى مزيد من التنسيق،

وإذ ينوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي من أجل مكافحة وباء الكوليرا والقضاء عليه، وإذ يحث كيانات الأمم المتحدة على أن تواصل، بالتنسيق مع غيرها من الجهات الفاعلة المعنية، تقديم الدعم لحكومة هايتي في معالجة مواطن الضعف الهيكلية، وبخاصة في شبكات المياه والمرافق الصحية، وإذ يؤكد أهمية تعزيز المؤسسات الصحية الوطنية في هايتي، وإذ يدرك ما تبذله الأمم المتحدة من جهود لمكافحة الكوليرا بوسائل منها مبادرة الأمين العام لدعم الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا، وإذ يشدد على أهمية تقديم الدعم الكافي والمستمر مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير الاستجابات الطبية السريعة والمحددة الهدف في حالات تفشي الوباء بهدف الحد من التهديد الذي يشكله،

وإذ يحث الجهات المانحة على استكمال الوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر نيويورك لعام ٢٠١٠، تحقيقا لجملة أغراض منها المساعدة على تعزيز الفرص المتاحة لأشد الفئات ضعفا من أجل الحصول على الخدمات والوظائف، وإذ يشدد على مسؤولية حكومة هايتي عن توفير توجيهات واضحة للجهات المانحة بشأن أولوياتها وتيسير تقديم المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها،

وإذ يؤكد على دور المنظمات الإقليمية في العملية الجارية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في هايتي، وإذ يدعو البعثة إلى أن تواصل العمل على نحو وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية،

وإدراكا منه أيضا للطبيعة المترابطة للتحديات الماثلة في هايتي، وإذ يؤكد مجددا أن نتائج التقدم المستدام في مجالات الأمن وسيادة القانون والإصلاح المؤسسي، والمصالحة الوطنية، والتنمية، بما في ذلك مكافحة البطالة والفقر، يعزز بعضها بعضا، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات،

وفقا لأولويات الحكومة المبينة في برنامج الحكومة المؤلف من خمسة أركان في مجال السياسات العامة (العمالة والتعليم والبيئة والطاقة وسيادة القانون)،

وإذ يرحب بما تبذله الشرطة الوطنية الهايتية من جهود لإجراء الدوريات وتعزيز وجودها وتواصلها المباشر مع السكان، وإذ ينوِّه بالجهود المستمرة التي تبذلها البعثة في مجال الخفارة المجتمعية، بالتنسيق الوثيق مع لجان المخيمات، في مخيمات المشردين داخليا، وإذ يرحب بتواصلها مع السكان،

وإذ يعترف بأن العنف الجنسي والجنساني ما زال يشكل شاغلا خطيرا، وبخاصة في الأحياء المهمشة من بورت - أو - برانس ومخيمات المشردين داخليا والمناطق النائية من البلد،

وإذ يقر بأن تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، فضلا عن احترام حقوق الإنسان والتقيد بالأصول القانونية الواجبة، ومكافحة الإجرام والعنف الجنسي والجنساني، والقضاء على ممارسة الإفلات من العقاب، هي أمور جوهرية لكفالة سيادة القانون والأمن في هايتي؛ وإذ يرحب في هذا الصدد بإنشاء لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات،

وإذ يعيد تأكيد سلطة الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق وتصريف جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي، وإذ يعيد أيضا تأكيد دعمه للدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في كفالة التنسيق والتعاضد على الوجه الأمثل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالجوانب المترابطة من ولايتيهما، وبخاصة في إطار خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة،

وإذ يشدد على أهمية توفير التمويل الكافي للشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز قدراتها اللوجستية والإدارية والعملياتية، وإذ يشجع حكومة هايتي على الاستفادة من الدعم المقدم من المجتمع الدولي لضمان توفير الأمن الكافي للشعب الهايتي، وإذ يهيب بجميع الشركاء الدوليين أن يعززوا التنسيق بينهم في هذا الصدد،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام S/2013/493 المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٣،

ووعيا منه بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين طبقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء الأول من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على النحو الوارد في قراراته ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ٢٠١٢ (٢٠١١)، و ٢٠٧٠ (٢٠١٢) حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مع نية تجديدها مرة أخرى؛

٢ - **يقرر** أن تتألف المستويات العامة لقوة البعثة من عدد يصل إلى ٠٢١ ٥ فرداً عن طريق إجراء سحب متوازن لعدد من أفراد المشاة والهندسة، وفقا لأحكام الفقرة ٥٤ من تقرير الأمين العام، ومن عنصر للشرطة يصل قوامه إلى ٦٠١ ٢ فرد؛

٣ - **يؤكد** أن أي تعديلات يجري إدخالها على تشكيل قوة البعثة ينبغي أن تستند إلى الحالة الأمنية في الميدان، مع مراعاة أهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة وتأثير حقائق الواقع الاجتماعي والسياسي على الاستقرار والأمن في هايتي، والتطور المتزايد لقدرات الدولة الهايتية، وبخاصة التعزيز الجاري للشرطة الوطنية الهايتية، وممارسة السلطات الوطنية بصورة متزايدة لمسؤولية الدولة الهايتية عن صون الاستقرار والأمن في البلد؛ وتهيب بالبعثة أن تحتفظ بالقدرة على نشر القوات بسرعة وفي جميع أنحاء البلد؛

٤ - **يحيط علما** بالتنفيذ الجاري لخطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة، ويكرر تأكيد هدفها المتمثل في تركيز أنشطة البعثة على مجموعة أساسية من المهام المشمولة في ولايتها والممكن إنجازها في حدود إطار زمني معقول على النحو المتفق عليه مع حكومة هايتي؛ ويحيط علما بالفقرة ٦٤ من تقرير الأمين العام ويتطلع إلى النظر في المقترحات التي ستدرج في التقرير المقبل للأمين العام بناء على مشاورات مع حكومة هايتي والدول الأعضاء؛

٥ - **يُقر** بالمسؤولية الرئيسية لهايتي، حكومةً وشعبا، وبملكيتها لزمام الأمور فيما يتعلق بجميع جوانب تحقيق الاستقرار في البلد، ويشجع البعثة على تكثيف جهودها لتوفير الخبرات اللوجستية والتقنية، في حدود الإمكانيات المتاحة وبما يتفق مع ولايتها، بالتنسيق حسب الاقتضاء مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى الناشطة في جهود تحقيق الاستقرار، بغية مساعدة حكومة هايتي، حسب طلبها، على مواصلة تنفيذ جهود اللامركزية وبناء قدرات مؤسساتها على المستويين الوطني والمحلي، بغية زيادة تعزيز قدرة الحكومة الهايتية على بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء هايتي وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون على جميع المستويات؛

٦ - **يحث** السلطات السياسية الهايتية على التعاون من أجل إنجاز جميع الخطوات اللازمة، بما في ذلك اعتماد قانون انتخابي، من أجل تحضير وعقد انتخابات بلدية ومحلية حرة وعادلة وشفافة لمجلس الشيوخ كان من المفترض إجراؤها منذ وقت طويل وفقا لدستور هايتي من أجل كفالة استمرار عمل الجمعية الوطنية وهيئات منتخبة أخرى؛

٧ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام من أجل دعم العملية السياسية الجارية في هايتي، ويؤكد من جديد دعوته البعثة إلى مواصلة دعم هذه العملية، ويهيب بالبعثة أن تعمل على تقديم المساعدة الانتخابية الدولية إلى حكومة هايتي وتنسيقها، حسب الاقتضاء وبالتعاون مع الجهات المعنية الدولية، بما فيها منظمة الدول الأمريكية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية، حسب الاقتضاء؛

٨ - **يشير إلى** قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويشجع حكومة هايتي، بدعم من الجهات المعنية، على الترويج لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في هايتي وفقا لأحكام دستور هايتي؛

٩ - **يعيد التأكيد**، في إطار تحسين حالة سيادة القانون في هايتي، على أن تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية أمر له أبلغ الأهمية بالنسبة لتولي حكومة هايتي في التوقيت المناسب لكامل المسؤولية عن الاحتياجات الأمنية للبلد، الذي هو العنصر المحوري لتوفير الاستقرار الشامل وتحقيق التنمية مستقبلا في هايتي؛

١٠ - **يكرر التأكيد على** أن بناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية تظل مهمة بالغة الأهمية من مهام البعثة؛ ويطلب من البعثة أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية والعملياتية للشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما عن طريق تجديد جهود التوجيه والتدريب لأفراد الشرطة والعاملين في المرافق الإصلاحية، بما في ذلك من ينتمي منهم للفئات الوظيفية المتوسطة، ويدعو البعثة إلى توجيه مهارات أفراد شرطة الأمم المتحدة في اتجاه دعم هذه الأهداف وتوفير المدربين والمستشارين الفنيين المهرة؛

١١ - **يشدد** على ضرورة كفالة الدعم الفعال من حكومة هايتي وشركائها الدوليين والإقليميين لخطة تطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ لبلوغ الأهداف المتمثلة في بلوغ قوام من أفراد الشرطة المنتظمين انتظاما تاما في الخدمة يبلغ كحد أدنى ١٥ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١٦، وتوفير القدر الكافي من القدرات اللوجستية والإدارية، وإعمال المساءلة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتطبيق إجراءات مُحكَمَة للفرز، وتعزيز إجراءات الاستقدام والتدريب، وتقوية مراقبة الحدود البرية والبحرية، وتعزيز ردع أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛

١٢ - **يؤكد** على ضرورة التنسيق الوثيق بين البعثة والجهات المانحة وحكومة هايتي من أجل تعزيز فعالية جهود بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية واستمرارها؛ ويطلب أيضا من البعثة أن تيسِّر هذا التنسيق، وأن تواصل توفير التوجيه التقني، لدى طلبه، للمشاريع الممولة من الجهات المانحة لإصلاح وتشييد مرافق الشرطة والمرافق الإصلاحية، وكذلك للمشاريع الأخرى الرامية إلى دعم القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية، حسب الاقتضاء؛

١٣ - **يشجع** أيضا البعثة على أن تقوم، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية المختصة، بمساعدة الحكومة في التصدي على الوجه الفعال لعنف العصابات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وبخاصة الأطفال؛

١٤ - **يشجع** السلطات الهايتية على مواصلة تنفيذ خطة إصلاح نظام العدالة باتخاذ الخطوات اللازمة، بما فيها الدعم المستمر للمجلس الأعلى للقضاء، بهدف كفالة استقلال المؤسسات القضائية وفعاليتها، ومواصلة معالجة مسائل الاحتجاز المطوَّل السابق للمحاكمة وأحوال السجون واكتظاظها بالنزلاء، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال الموجودين قيد الاحتجاز؛

١٥ - **يدعو** جميع المانحين والشركاء، بمن فيهم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى تحسين تنسيق جهودهم والعمل على نحو وثيق مع الحكومة الهايتية من خلال إطارها لتنسيق المعونة الخارجية، الذي يُستهدف به مساعدة الحكومة على كفالة توفير مزيد من الشفافية والملكية الوطنية والتنسيق فيما يتعلق بالمساعدات الأجنبية وتعزيز قدرة الحكومة على إدارة المساعدات الخارجية؛

١٦ - **يطلب** من فريق الأمم المتحدة القطري، ويهيب بجميع الجهات الفاعلة، تكملة العمليات الأمنية والإنمائية التي تضطلع بها حكومة هايتي، بدعم من البعثة، بأنشطةٍ تهدف إلى التحسين الفعلي للأحوال المعيشية للسكان المعنيين، ولا سيما النساء والأطفال؛

١٧ - **يطلب** من البعثة أن تواصل، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تنفيذ المشاريع السريعة الأثر التي تُسهم في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة وتعزز تملك سكان هايتي لزمام الأمور في بلدهم وثقتهم في البعثة، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية التي تحددها قيادة البعثة ووفقا لأولويات حكومة هايتي، حسب الاقتضاء؛

١٨ - **يدين** بشدة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين بوجه خاص من أعمال العنف التي ترتكبها العصابات الإجرامية، وكذلك تفشي تعرُّض النساء والفتيات للاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، ويهيب بحكومة هايتي أن تواصل،

بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال على النحو المبيَّن في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، ويشجع جميع الجهات الفاعلة في حكومة هايتي والمجتمع الدولي والمجتمع المدني على تجديد جهودها الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي والجنساني في هايتي، فضلا عن تحسين الاستجابة لشكاوى الاغتصاب وتيسير سبل الوصول إلى العدالة أمام ضحايا الاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية؛ ويشجع السلطات الوطنية على تشجيع وضع تشريعات وطنية في هذا الصدد؛

١٩ - **يشجع** البعثة على أن تواصل مساعدة حكومة هايتي في توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء والأطفال، بسبل منها الخفارة المجتمعية المشتركة في المخيمات، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩)؛

٢٠ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة امتثال جميع أفراد البعثة امتثالا تاما لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وإبقاء المجلس على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على أن تضاعف جهودها لمنع وقوع حالات سوء السلوك وأن تكفل التحقيق في الأعمال التي يتورط فيها أفرادها ومعاقبة مرتكبيها على النحو الواجب؛

٢١ - **يعيد تأكيد** ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان بوصفها عنصرا جوهريا من عناصر البعثة، ويقُرّ بأن احترام حقوق الإنسان عنصر جوهري من عناصر تحقيق الاستقرار في هايتي، ولا سيما الاهتمام بالمساءلة الفردية عما وقع من انتهاكات جسيمة في ظل الحكومات السابقة، ويحث الحكومة على أن تكفل، بدعم من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، تقيُّد الشرطة الوطنية الهايتية والسلطة القضائية باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويدعو البعثة إلى توفير الرصد والدعم اللازمين في هذا الصدد؛

٢٢ - **يُشجع** البعثة على أن تواصل، في إطار ولايتها، الاستفادة من الوسائل والقدرات الموجودة، بما في ذلك المهندسون التابعون لها، بغية تعزيز الاستقرار في هايتي، مع العمل على زيادة تملك هايتي لزمام الأمور في سياق خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة؛

٢٣ - **يطلب** من البعثة أن تواصل اتباع نهجها في مجال الحد من العنف المجتمعي، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، مع التركيز بشكل خاص على الشباب المعرضين للخطر والنساء والمشردين والمقيمين في الأحياء المتضررة من أعمال العنف، وكفالة أن يكون هذا

النشاط منسقا مع فريق الأمم المتحدة القطري وداعما لأعماله الرامية إلى بناء القدرة المحلية في هذا المجال؛

٢٤ - **يطلب** من البعثة أن تواصل دعم السلطات الهايتية في جهودها الرامية إلى التحكم في تدفق الأسلحة الصغيرة، وإنشاء سجل للأسلحة، وتنقيح القوانين الحالية المتعلقة باستيراد الأسلحة وحيازتها، وإصلاح نظام تراخيص الأسلحة، وصوغ وتطبيق عقيدة وطنية للخفارة المجتمعية؛

٢٥ - **يشدد** على أهمية القيام بصورة منتظمة، وحسب الاقتضاء، بتحديث وثائق التخطيط المتعلقة بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة، مثل مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك، وتحقيق اتساقها مع أحكام جميع قرارات المجلس ذات الصلة، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير بشأنها إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة؛

٢٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يُبقي المجلس على علم بصفة منتظمة وأن يقدم إليه تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وقبل تاريخ انتهاء هذه الولاية بخمسة وأربعين يوما على الأقل؛

٢٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تضمين تقاريره تقييما شاملا للأخطار التي تهدد الأمن في هايتي، وأن يقترح، حسب الاقتضاء، خيارات بشأن زيادة تركيز أنشطة البعثة وإعادة تشكيلها، وأن يواصل تقديم تقرير مرحلي عن خطة تركيز الأنشطة في شكل مرفق لتقريره المقبل؛

٢٨ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.